

فان لم يكن ان يسموا ويعرفوا حاكمهم فان ذلك لا يخلو عن كونهم قد عرفوا حاكمهم
 بالعلم فذلك الذي للمؤمنين وحده او من غيرهم وقد قيل ان ذلك هو الذي
 اسما الاجناس كالعلم وادب الاشخاص فذلك يدب **والثالث مفهوم الصفة**
 وهو تعليق الحكم بصفة من صفات اللفظ مثل في العنة السامة ركة فان
 اللفظ صفتين المسموم والعلف وقد علم الحكم وهو وجود ركة باحد صفتها
 وهو المسموم وهو اي هذا المفهوم **وقد اجماعه والاصح ان اكثر من الاخذ بها**
 والقبول ان يكون له في اللفظ والاصح والاصح والاصح والاصح والاصح والاصح
 اللفظ لان من احد مفهوم اللفظ احد من دون علم والاصح والاصح
 عليهم في شرح المعاني والاصح ان لا يعمل به الا ما هو الا في ذلك بلزم في
 قوله كما ولا يكون ان اصعاقا مضافا حواء الكليل منه لا يفهم منه
 ذلك والمعلوم ان القليل والكثير على سوي في التعميم واما انما خلاصة
 تعليق الحكم بوصف لا يفيد تقييدا على الحكم عالم يتصف به بل انما يتبعها
 لعدم الدليل فيه فيبقى على الاصل والدليل حاضر في الصفة انما وضعت
 في اللفظ للتوضيح في المعارف كما في جاني ريد العالم والتخصيص في النكرات
 كما في جاني ريد عالم فلا يفيد الصفة في المثالين المذكورين الا توضيح الذي
 جاءا وتخصيصه لا يقع المحي عن ليس بعالم اذا يوضع للتقيد وهو قصر
 الحكم على المتصف وتقيده عما سواه والله اعلم **واعلم ان الذي اخذوا**
 بهذا المفهوم اختلفوا هل يدل على نفي الحكم عما هو صفة له في اللفظ وعن كل
 ما يتصف به فضلا في قوله صلح في اللفظ السامة ركة هل تدل الصفة على
 نفي وجود الركة عن المعلوق من العنة فقط وعلى نفيها في المعلوق في جميع
 الاجناس من العنة وغيرها **قيل** والصحيح انهما انما تدل على النفي في ذلك

فان لم يكن ان يسموا ويعرفوا حاكمهم فان ذلك لا يخلو عن كونهم قد عرفوا حاكمهم
 بالعلم فذلك الذي للمؤمنين وحده او من غيرهم وقد قيل ان ذلك هو الذي
 اسما الاجناس كالعلم وادب الاشخاص فذلك يدب **والثالث مفهوم الصفة**
 وهو تعليق الحكم بصفة من صفات اللفظ مثل في العنة السامة ركة فان
 اللفظ صفتين المسموم والعلف وقد علم الحكم وهو وجود ركة باحد صفتها
 وهو المسموم وهو اي هذا المفهوم **وقد اجماعه والاصح ان اكثر من الاخذ بها**
 والقبول ان يكون له في اللفظ والاصح والاصح والاصح والاصح والاصح
 اللفظ لان من احد مفهوم اللفظ احد من دون علم والاصح والاصح
 عليهم في شرح المعاني والاصح ان لا يعمل به الا ما هو الا في ذلك بلزم في
 قوله كما ولا يكون ان اصعاقا مضافا حواء الكليل منه لا يفهم منه
 ذلك والمعلوم ان القليل والكثير على سوي في التعميم واما انما خلاصة
 تعليق الحكم بوصف لا يفيد تقييدا على الحكم عالم يتصف به بل انما يتبعها
 لعدم الدليل فيه فيبقى على الاصل والدليل حاضر في الصفة انما وضعت
 في اللفظ للتوضيح في المعارف كما في جاني ريد العالم والتخصيص في النكرات
 كما في جاني ريد عالم فلا يفيد الصفة في المثالين المذكورين الا توضيح الذي
 جاءا وتخصيصه لا يقع المحي عن ليس بعالم اذا يوضع للتقيد وهو قصر
 الحكم على المتصف وتقيده عما سواه والله اعلم **واعلم ان الذي اخذوا**
 بهذا المفهوم اختلفوا هل يدل على نفي الحكم عما هو صفة له في اللفظ وعن كل
 ما يتصف به فضلا في قوله صلح في اللفظ السامة ركة هل تدل الصفة على
 نفي وجود الركة عن المعلوق من العنة فقط وعلى نفيها في المعلوق في جميع
 الاجناس من العنة وغيرها **قيل** والصحيح انهما انما تدل على النفي في ذلك

الحسن الذي وقت لصفة له كالعنف لعل ذلك بالنسب وما القياس
 فيصيح والله اعلم **والثالث مفهوم الشرط وهو تعليق**
الحكم على الشيء بكلمة ان او غير من ادوات الشرط بالحدوث وهو اي
 مفهوم الشرط **قوله ما** اي فوق المفهوم ومن المتكلمين في الفقه والاخذ
 به اكثر من الاخذ بها لان من اخذ بها ما خذ به من دون عكس **فقال** قوله
 كما وان كان وان حمل فاقصوا عليهم من يفهم منه ان لم يكن وان حمل فلا
 يتفق عليهم **واعلم** ان ذلك لا خلاف في انه ثبت الشرط عند نفي
 الشرط بل لا بد ان عليه وفي انه يعدم للشرط عند عدم الشرط **وا**
 خالفوا **الصل** ذلك بل لا بد ان عليه ام هو متحقق بالاصل والصحيح انه به
 لا بد ان عليه وذلك لان الخاتمة ضوابط الشرط ويلزم من اتفاق الشرط
 اتفاق الشرط والاصل ان يكون فائدة **والرابع مفهوم العلة و**
 هو اسم الحكم الى وقت معلوم مثل قوله كما والقول صيا الى اللين الى
 حة استغفار وجوده عند دخول الليل وكذا قوله كما فانفقوا عليهم حتى
 يرضعن حملهن **فهم** وجوده عند الاتفاق عند وضع الحمل وهذا المفهوم **اقوى**
منها اي من التلوه المتكلم حة والاخذ به اكثر من الاخذ بها فاقوله لان من اخذ
 بما ضلح حة به من غير عكس والاختيار انه يوجد حة به لان وضع حرف الغاية
 لرغوة الحكم عما بعد هاتي المثالين المذكورين والاصل بتعيين للفعل ان لا تد
 بمنزلة قوله اخ وقت وجوبه كذا او هكذا يقتضيه ارتقاء الوجوب
 عند دخول ذلك الوقت فكان الاقوال الى كذا او حتى كذا والله اعلم **و**

فان لم يكن ان يسموا ويعرفوا حاكمهم فان ذلك لا يخلو عن كونهم قد عرفوا حاكمهم
 بالعلم فذلك الذي للمؤمنين وحده او من غيرهم وقد قيل ان ذلك هو الذي
 اسما الاجناس كالعلم وادب الاشخاص فذلك يدب **والثالث مفهوم الصفة**
 وهو تعليق الحكم بصفة من صفات اللفظ مثل في العنة السامة ركة فان
 اللفظ صفتين المسموم والعلف وقد علم الحكم وهو وجود ركة باحد صفتها
 وهو المسموم وهو اي هذا المفهوم **وقد اجماعه والاصح ان اكثر من الاخذ بها**
 والقبول ان يكون له في اللفظ والاصح والاصح والاصح والاصح والاصح
 اللفظ لان من احد مفهوم اللفظ احد من دون علم والاصح والاصح
 عليهم في شرح المعاني والاصح ان لا يعمل به الا ما هو الا في ذلك بلزم في
 قوله كما ولا يكون ان اصعاقا مضافا حواء الكليل منه لا يفهم منه
 ذلك والمعلوم ان القليل والكثير على سوي في التعميم واما انما خلاصة
 تعليق الحكم بوصف لا يفيد تقييدا على الحكم عالم يتصف به بل انما يتبعها
 لعدم الدليل فيه فيبقى على الاصل والدليل حاضر في الصفة انما وضعت
 في اللفظ للتوضيح في المعارف كما في جاني ريد العالم والتخصيص في النكرات
 كما في جاني ريد عالم فلا يفيد الصفة في المثالين المذكورين الا توضيح الذي
 جاءا وتخصيصه لا يقع المحي عن ليس بعالم اذا يوضع للتقيد وهو قصر
 الحكم على المتصف وتقيده عما سواه والله اعلم **واعلم ان الذي اخذوا**
 بهذا المفهوم اختلفوا هل يدل على نفي الحكم عما هو صفة له في اللفظ وعن كل
 ما يتصف به فضلا في قوله صلح في اللفظ السامة ركة هل تدل الصفة على
 نفي وجود الركة عن المعلوق من العنة فقط وعلى نفيها في المعلوق في جميع
 الاجناس من العنة وغيرها **قيل** والصحيح انهما انما تدل على النفي في ذلك

1957